انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي

قمة طويلة وغيبات متراكمة

إن مسألة حسم موضوع دخول تركيا إلى أوربا هو موضوع أمني سياسي، أولا و أخيرا. ففي تاريخ التكامل الأوربي لا يشكل هذا أمرا غير معتاد. تقف موضوعات السلم والأمن في مقدمة جميع مشاريع التكامل: يشكل الاتحاد الأوربي اليوم الرد على أوربا البارحة التي أنهكتها الحروب. فما لا يقل عن ثلاث من الجولات الخمس التي عقدت لحد الآن حول توسيع الاتحاد ليست اقتصادية أو ثقافية، بل حول السياسة الأمنية وكانت بالتأكيد ستراتيجية: انضمام اليونان، أسبانيا والبرتغال وثمان من دول وسط وشرق أوربا في ١ أيار ٢٠٠٤، كلها كانت تدور حول استقرار الديمقراطيات الحديثة من خلال الاندماج- كانت الوصفة لغاية هذه اللحظة فعالة وجعلت من أوربا ليست اكثر أمنا واستقرارا فحسب، بل واكثر قوة.

طبعا إن لتركيا خصوصيتها. إن صلة تركيا بالاتحاد الأوربي الحميمة أو أهميتها هي نتاج الحرب الباردة. فقد كانت تركيا تمثل مفتاح الأمن الاستراتيجي للغرب بأكمله. إن ربط هذه البلاد بقوة بالعالم الغربي كان يمثل ضرورة من الدرجة الأولى. لذلك أصبحت تركيا عام ١٩٦٣ أول عضو مشارك في السوق الأوربية. أكد رئيس المفوضية في حينها الألماني فالتر هالشتاين لتركيا بأنها ستحصل على الامتيازات نفسها التي لدى القوى الأوربية الكبرى. وألان انتهت الحرب الباردة، ونحن نواجه وضعا عالميا جديدا، ومرة أخرى لا تتنازل تركيا لاوربا وللعالم الغربي. كانت الاعتراضات التي أثيرت ضد توسيع الاتحاد شرقا تعبيرا عن طريقة تفكير، لم تأخذ بنظر الاعتبار لا ٩ من تشرين الثاني ١٩٨٩ ولا ١١ من ايلول ٢٠٠١ وما تعنيه بالنسبة إلى مستقبل أوربا. يمثل كل من هذين الحدثين لحظات، كانت غنية بالاحداث التاريخية المتلاحقة المتنوعة، منها المفرحة-سقوط جدار برلين- ومنها المفجعة- الهجوم على نيويورك، والتي اصبحت منظورة لكل العصور. من لم يتناول هذين الحدثين في طريقة تفكيره السياسية، حط في اوربا مزدهرة منكمشة، ولكن في الواقع ليس في الثلث الاول من القرن الواحد والعشرين. ان القضية الاساسية للسياسة الامنية تعني اليوم، مدى نجاحنا في، بناء علاقة بين الديمقراطيات الغربية والعالم الاسلامي خالية من التناحر، ومبنية على التسامح والتعاون، او اننا سنقع في نوع من الحرب العالمية، الجديدة غير المعروفة، التي يثيرها التطرف الارهابي.

تبدو تركيا في هذا الوضع وكأنها البلد الذي بامكانه ان يلعب الدور الحاسم. فيمكن لبلد اسلامي كبير، ان يبين، ان اوربا لا ترفض العالم الاسلامي وان هذا البلد قادر على تبني وتطبيق القيم الاوربية بشكل تام. لدى اوربا مصلحة كبيرة في تركيا مستقرة اكثر من كونها شريكا دائما موثوقا به. ان انزلاق تركيا بيد اسلام متطرف معاد لاوربا يمكن ان يزعزع الامن والاستقرار في جميع انحاء اوربا.

إن التغيير الكبير في تركيا من نظم استبدادية إلى نظم ديمقراطية عصرية ومجتمع مفتوح مرتبط بشكل لا ينفصل عن المنظور الأوربي. ان ما يجمع عليه الأتراك هو الرغبة في ان يصبحوا اوربيين وان يعترف بهم على اساس التكافؤ. لهذا الهدف، ولهذا فقط، فانهم على استعداد ان يجروا اصلاحات، كانت قبل سنوات قليلة يعتبروها غير ممكنة.

ان انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي يمثل قصة طويلة مليئة بخيبات الامل من جانب الاتراك وليس اخلالاً بالوعود من جانبنا. فعلى الرغم من المشاركة والاتحاد الجمركي، والذي منح تركيا وضعا متميزا، حيث كانت طرفا محايدا بالنسبة الى الاتحاد الاوربي، كان الاتحاد عام ١٩٩٧ في لكسمبورغ جاهزا فقط لتأكيد امكانية استعداد تركيا. لكنها لم تقدم استراتيجية للتنفيذ. وهذا ما قاد لغاية هذه اللحظة الى ازمة حادة في العلاقة بين تركيا والاتحاد الاوربي. ففي قمة كولون تموز عام ١٩٩٩ حاول كيرهارد شرويدر ان يقنع نظراءه الاوربيين بهذا الاتجاه. لم يتحقق هذا الا في هلسنكي ديسمبر ١٩٩٩، بعد ان طرحة اللجنة اقتراحا مطابقا. وفي تشرين الاول ٢٠٠٢ في كوبنهاكن قرر رؤساء الدول ورؤساء الوزراء، بعيدا عن اقتراح اللجنة، الشروع من دون تأخير بالمفاوضات مع تركيا، اذا ما استطاعت ان تقدم ضمانات على تنفيذ المعايير السياسية للانضمام بحلول نهاية العام ٢٠٠٤، كانت تركيا طوال العام ٢٠٠٠ تلح على ذلك التوقيت. لكن اللجنة رفضت رفضا قاطعا التفاوض حول التاريخ. كان رأي الجانب الالماني: في الاول تنفيذ الواجب البيتي، ومن ثم تاتي الخطوة أاللاحقة. كان قرار كوبنهاكن عبارة عن تسوية، لا يمكن فهمها الا على خلفية الازمة العراقية. ولكن القرار خلق مشكلة: فكل ما لا يمكن فهمه على انه "نعم" واضحة، قد ينظر له باعتباره رفضا وبالتالي يثير مرة اخرى ازمة حادة كتلك التي حدثت في ١٩٩٧.

ان انتصار حزب طيب اردوكان في تشرين الثاني ٢٠٠٢ قد غير الوضع تماما. لم تكن تركيا ذلك الوقت راغبة في الاصلاح. فقد كانت الاصلاحات تصدر على الورق بنصف امتعاض، لان الاتحاد الاوربي يرغب في ذلك. اما الان فقد جاءت حكومة الى السلطة، تمارس التحولات الديمقراطية، والليبرالية، والحداثة طوعا، لمصلحة تركيا. والنتيجة لافتة للنظر. فعملية تحديث الدستور والقوانين قد تم طرحها، لا يوجد سوى بضعة مشاريع لم تحسم بعد. انها ثورة، غير تلك التي قام بها اتاتورك، سوف تنفذها الغالبية العظمى من الاتراك. لا يمكن ان يفاجأ المرء، في ان تجري عملية التحول بشكل ابطأ. فهنالك العقبات البيروقراطية التقليدية ، وهنالك ضعف اداري، وقبل كل شيء هنالك عقبات في الاجهزة البيروقراطية الوطنية، القوانين والاجهزة الامنية.

مازالت اللجنة عند تقييمها حالة الاصلاحات في تركيا طبقا للمبادئ المشار اليها سابقا، والتي استخدمت بنجاح في السنوات الاخيرة مع ١٢ بلدا اخرى. وذهبت بعيدا من مجرد اشراف شكلي على الاطر الحقوقية وطالبت بحكم جيد". الحكم الجيد" لا يمكن تقييمه من دون معايير كوبنهاكن. الى أي قرار يتوصل المرء، عندما يكون الاطار القانوني بصورة عامة على ما يرام، ولكن الحكومة على العموم ضعيفة؟ على المرء ان يزن الامور. يجب تقييم آلية الاصلاح، مدى الايمان بكامل العمليات، ومقدار النجاحات في التحول ومن ثم تقييم الفرص المستقبلية. ان قرار اللجنة قوي، لو لم يكن متأثرا بشكل كبير بالمحادثات المكثفة مع قادة الاقليات غير المسلمة، النقابات، المنظمات النسوية، ومنظمات حقوق الانسان. كان موقفها متطابقا: مازالت لدينا مشكلات، ولكنها ستزول سريعا، اذا ما استمرت عمليات الاصلاح. وطالبوا كلهم بالشروع بالمفاوضات.

ارسل مسئوولو الكنائس مبعوثا خاصا الى الاحزاب الديمقراطية المسيحية في اوربا. فهم يتحفظون على، استغلال وضع الكنائس المسيحية في تركيا مقابل منظور الاتحاد الاوربي عن تلك البلاد. يقر دعاة حقوق الانسان في تركيا وخارجها بالتقدم الكبير الذي احرزته البلاد في مجال مكافحة التعذيب. لكن منظمة وحيدة رفعت شكوى ذات دوافع سياسية واضحة ضد التعذيب المبرمج. هذا نابع من تفسير خطير للقانون ومن تعريف للتعذيب، الذي يعتبر كل صدام بين الشرطة والمتظاهرين تعذيبا. طبقا لهذا المنظور فان التعذيب يمارس عندنا بشكل منتظم. لذلك لا يمتلك كراف لامبزدورف حقا، عندما يقول، ان البلاد التي لا يمارس فيها التعذيب بشكل منتظم، ليست افضل حالا ايضا. ان عكس التعذيب المنتظم هو ليس تعذيبا غير منتظم، ولكنه انتهاك فردي، تحت ضروف، مثل تركيا وغيرها، منتشر بشكل واسع، ولكنه ليس شيئا مطلوبا من الدولة، ولكنه مرفوض.

يبدو لي ان الاعتراضات على دخول محتمل لتركيا في الاتحاد الاوربي معروفة جيدا. فهي ليست اوربية بما يكفي، وليست مسيحية بما فيه الكفاية، كبيرة جدا، بعيدة ، فقيرة جدا، ومتخلفة. ونورد الملاحظات التالية بهذا الخصوص:

تشهد تركيا تغيرا سريعا في نمط الحياة. فقد بينت" ازمة الزنى" الغريبة، بأنه في حالة وجود تناقض فان تركيا الحديثة الاوربية اقوى من تركيا الرجعية والتقليدية التي لا تزال موجودة ايضا.

ان الفرق الثقافي بين انقرة وكوبنهاكن اصغر جوهريا من ذلك الذي بين جنوب ايطاليا وشمال السويد. لم يبن الاتحاد الاوربي على اسس دينية، بل علمانية: الحرية، القيم الانسانية، العدالة، الديمقراطية، حقوق المواطنة. تعود حرية المعتقد الى حقوق الانسان. ولكن لا احد يمتلك الحق، في صياغة مسبقة، لما ينبغي ان يؤمن به الآخرون.

ان الاعتراض الرئيس الاستراتيجي ضد انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي هو "التوسع". وهذا ما قاد بالفعل تجاه التوسع نحو الشرق في الميدان. صحيح ان جميع الامبراطوريات الكبيرة في التاريخ تقريبا قد انحلت: الامبراطورية الرومانية، امبراطورية نابليون، الامبراطوريات الاستعمارية، والحمد لله الامبراطورية الالمانية الكبرى قصيرة العمر، و الاتحاد السوفيتي. هنالك قاسم مشترك لجميع هذه الامبراطوريات، وهي انها قد شكلت عن طريق القوة ولم تتمكن من المحافظة على كياناتها الا بواسطة القوة. لا يمثل الاتحاد الاوربي باي مفهوم كان امبراطورية. لقد اسس على الاختيار الطوعي، المساواة في الحقوق والديمقراطية. و لا يستطيع ان يتوسع، لانه لا يحتاج الى مصادر، لكي يطالب باقاليم. ان توسيع الاتحاد لا يعني توسعا، بل توسيع الرقعة الجغرافية، التي تسري فيها قيمنا الاوربية المشتركة.

ما سيكون عليه عقد الانضمام مع تركيا، هو واضح تماما. يمكن معالجة حركة البضائع غير المرسمة بسهولة، بان يحتفظ الاعضاء بالحق في تنظيم حركة البضائع من تركيا بعد انضمامها في أي وقت. كما لا توجد تلقائية في تحديد التكاليف. يمكن الاتفاق في عقد الانضمام على ترتيبات خاصة حول القطاعات الكبيرة المكلفة -الزراعة و ميزانية البناء- التي تحدد صافي التحويل من مجموع الاتحاد الى تركيا. لن يكلف هذا تركيا أي يورو، طالما استطاع ورغب اعضاء الاتحاد الدفع لهذا المشروع.

لقد اشرنا، الى ان مفاوضات الانضمام الى الاتحاد لا تؤدي تلقائيا الى النجاح. وعليه، لا توجد ضمانات، لان دخول تركيا يجب ان يصادق عليه البرلمان الاوربي اضافة الى برلمانات جميع الدول الاعضاء. حيث ان للعملية نهاية مفتوحة. ولكن يجب التوضيح هنا: ان الامر يدور حول الشروع في مفاوضات الانضمام، ولا يوجد في المفاوضات خياران. فعندما يتطلب الامر مهلة، لان الظروف قد تغيرت اما في اوربا واما في تركيا، بحيث لم يعد المشروع واقعيا ، علية يجب اعادة النظر في القضية. وعلى اية حال فان البديل "شراكة متميزة" هي مجرد قشرة. لا يمكن ان يوصف مضمونها. فكل ما يمكن ان يقدمه المرء الى تركيا وما يتجاوز المكانة، التي تمتلكها انقرة اصلا، سوف يرفض من قبل مؤيدي منح امتياز المشاركة.

ان طريق تركيا الى الاتحاد الاوربي طويل وشاق. اذا ما تكلل بالنجاح فان اوربا ستكتسب قوة سياسية ومنفعة اقتصادية. ستطالب اوربا باجراء الاصلاحات، خصوصا الاصلاح السياسي ، الذي يكلف الكثير. ان السياسيين هم من يطرحون مشكلة التكاليف. واخيرا: وفي النهاية عند انضمام تركيا ستصبح اوربا عاملاً فاعلاً في السياسة الدولية. لا تستغني عن السياسة الخارجية الجماعية و السياسة الامنية الجماعية، التي تناسب الاسم ايضا.

ترجمة: فاروق السعد
عن: دي تسايت الألمانية

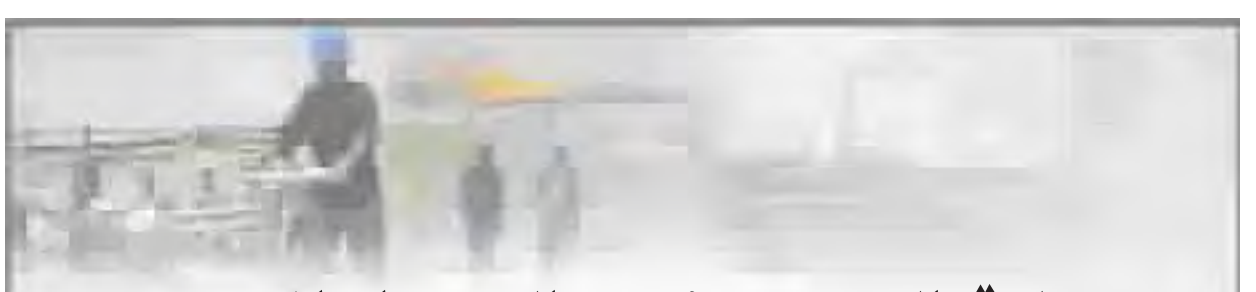

دولة السيد رئيس الوزراء المحترم

شكر وتقدير

يتقدم منتسبو شركة مصافي الوسط (مصفى الدورة) وعلى راسهم المدير العام للشركة بخالص الشكر والعرفان لسيادة دولة رئيس الوزراء الدكتور اياد علاوي المحترم بمناسبة صدور قرار مجلس الوزراء الموقر والقاضي بتوزيع الاراضي المملوكة لشركة مصافي الوسط باسماء منتسبيها والذي كان لدعم سيادته القرار الفصل في هذا الموضوع والذي حقق به أمنيات واحلام منتسبي هذه الشركة المعطاء وعوائلهم الذين ساهموا ويساهمون في بناء العراق الديمقراطي الموحد. راجين من الباري عز و جل ان يوفق الجميع لخدمة هذا الشعب العظيم.

المدير العام لشركة مصافي الوسط

السيد وزير النفط المحترم

دولة السيد رئيس الوزراء المحترم

شكر وتقدير

يتقدم منتسبو شركة مصافي الوسط (مصفى الدورة) وعلى رأسهم المدير العام للشركة بخالص الشكر والامتنان لسيادة وزير النفط المحترم الاستاذ المهندس ثامر عباس غضبان لجهوده الخيرة النبيلة في تمليك الأراضي المملوكة الى شركة مصافي الوسط باسماء منتسبي الشركة وتحقيق الحلم الكبير لهذه الشريحة من ابناء العراق الغيارى الذين حافظوا وطيلة العقود الماضية على وتيرة الانتاج وخدمة العراق العظيم. وبهذه المناسبة نعاهد سيادة وزير النفط على ان يبقى مصفى الدورة نبراس القطاع النفطي بالاستمرار في الجهود المخلصة والعالية بدعم الانتاج وزيادته بإذن الله خدمة لبناء العراق الديمقراطي الموحد. وسيبقى يوم ١٠/ ١٠ من اعياد منتسبي مصفى الدورة وعوائلهم ان شاء الله.

المدير العام لشركة مصافي الوسط